الفصل الأول

المقدمة

١,١ التمهيد

تستند القوانين الإنسانية على مجموعة من المبادئ التي تنبثق عن الأحكام والقواعد والاتفاقيات العرفية المنطبقة على المنازعات المسلحة، والتي من ضمنها مقاومة الاحتلال في سبيل التحرر والحصول على الحرية وحق تقرير المصير، بالإضافة إلى مقاومة الأنظمة العنصرية المستبدة التي مازال وجودها يهدد الأمن والسلم الدولي وحقوق الإنسان.

فمنذ أن احتلت القوات الإسرائيلية فلسطين، واجهتها مقاومة أبناء الشعب الثائر الحر الذي رفض الاحتلال ورفض الخضوع له، مما ترتب عليه وقوع العديد من عناصر المقاومة في الأسر، ونتج عن ذلك قضية الأسرى في السجون الإسرائيلية، وبهدف التغلب على إرادة الشعب الفلسطيني في نيل حريته وتقرير مصيره، فقد مارست سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياسة أسر الفلسطينيين بطريقة ممنهجة، ولغاية يومنا هذا فإن الاحتلال الإسرائيلي لا يزال يأسر ما يزيد عن ستة آلاف فلسطيني، في ظروف صعبة تتنافى مع قواعد واتفاقيات جنيف واتفاقيات لاهاي، حيث إن الأسرى يتعرضون في سجون الاحتلال الإسرائيلي لأسوء أنواع التعذيب وأسوء صور المعاملة على أيدي المحققين، وفي الوقت نفسه تتنكر إسرائيل للاتفاقيات الدولية، وبرغم من الإجماع الدولي على أنه من الضروري أن يحصل الأسرى على الحقوق المكفولة لهم وفقاً للقانون الإنساني إلا أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تفرض على الأسرى

أبشع صور التعذيب والإهمال الطبي والعزل والمنع من الزيارة والاعتقال الإداري، وغير ذلك من الانتهاكات الجسدية التي تمارس ضدهم.

منذ بداية الاحتلال الصهيوني لباقي مناطق فلسطين، وهي أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، أمضى أغلب الفلسطينيين شباب عمرهم داخل زنازين الاحتلال وسجونه، وهذه السجون انعدمت فيها أدنى الشروط الأساسية لحياة كريمة للإنسان، وذلك لاتباعها أساليب ووسائل قهرية مهينة تنال من الجسد والروح والحياة الكريمة للأسير، قاصدين من اتباع هذه الأساليب القهرية ليس فقط معاقبة الأسرى الفلسطينيين، بل إنهائهم وحجبهم كفاعلين ومناضلين أساسيين عن مسرح التاريخ.

وعليه فإن قضية الأسرى تحتل مكانة مميزة لدى الفلسطينيين بشكل خاص، لما تشمله من قيم إنسانية وقانونية وسياسية، وقد قررت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧م بأن لا يتم تطبيق اتفاقية جنيف الثالثة على الأسرى الفلسطينيين، على الرغم من أنها قامت بالتوقيع عليها في ١٩٤٩/١٢/٨ وأن الاتفاقية ملزمة للدول الأطراف، مما جعل الأسرى يخضعون لقواعد القانون الدولي الإنساني المتعلقة بهم، باعتبار أنها قرارات عسكرية غير منسجمة مع الضوابط والمعايير الدولية.

خلال الفترة بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧، والتي تشمل الحروب التي خاضتها إسرائيل ضد الدول العربية المحيطة والصراعات الداخلية، كانت هناك تقارير واتهامات بأن إسرائيل لم تلتزم بشكل كامل بأحكام اتفاقيات جنيف عام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في حالات النزاع المسلح. وقد تم اتهام إسرائيل بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان خلال الحروب والنزاعات خلال تلك الفترة، بما في ذلك عمليات قتل وتهجير قسري للمدنيين الفلسطينيين، واستخدام العنف الزائد في المواجهات، وقائع تعذيب ومعاملة سيئة للمعتقلين. وبالرغم من ذلك، فإن إسرائيل دائمًا تعتبر نفسها ملتزمة بالقانون الدولي وقواعد القانون الإنساني الدولي، وتقدم تبريرات لإجراءاتها بالنسبة للأسرى الفلسطينيين والصراع

الدائر على الأرض. لكن لا يمكن إنكار أن هناك اتهامات وتقارير تشير إلى عدم الامتثال التام من جانب إسرائيل لأحكام اتفاقيات جنيف خلال تلك الفترة.

وبناءً على ما سبق، ونظراً لما يمثله الأسرى الفلسطينيون من رمزية كبيرة لأبناء الشعب الفلسطيني خاصة وللأمة العربية والإسلامية عامة، وللبشرية جمعاء، لأنهم أُسروا بسبب مقاومتهم للاحتلال من أجل تدعيم حقهم في تقرير مصير شعبهم والتأكيد على حريتهم، وعليه فقد جاءت هذه الدراسة من أجل الدفاع عن الأسرى بصورة قانونية وبيان حقوقهم وإعطائهم جزء منها ببيان وضعهم في القانون الدولي الإنساني.

١,٢ خلفية الدراسة

تحتل قضية الأسرى الفلسطينيين مكانة هامة في خضم القضية الفلسطينية وإطارها العام؛ ذلك أن عدد كبير من أبناء الشعب الفلسطيني تعرض للأسر، وبشكل أساسي في قطاع غزة والضفة الغربية، وستبقى قضية الأسرى قضية مرافقة لوجود الاحتلال الإسرائيلي المتمكن على الأراضي الفلسطينية المحتلة، فقد اعتقل الجيش الإسرائيلي المئات من أبناء الشعب الفلسطيني ومازالت تعتقل دون أدنى رادع أو مسوغ إنساني أو قانوني.

في سياق قضية الأسرى الفلسطينيين، ينص البروتوكول الأول الملحق باتفاقيات جنيف في مادته /٤٤/ على أن مقاومة حركات التحرر والكفاح الوطني ضد الاحتلال الأجنبي تشكل نزاعًا مسلحًا دوليًا[١]. وهو يؤكد على أن الأسرى الذين ينتمون لحركات الكفاح الوطني وفقًا لشروط معينة يجب

١. اللجنة الدولية للصليب الأحمر. د.ت. "Protocol I Additional to the Geneva Conventions". https://www.icrc.org/ar/resources/documents/treaty/protocol-i-additional-to-the-geneva-conventions. التصفح في ٥ فبراير ٢٠٢٢.

اعتبارهم أسرى حرب، وعليه ينبغي التعامل معهم وفق هذا النمط. ومع ذلك، يُلاحظ أن إسرائيل لا تلتزم بهذه المفاهيم في تعاملها مع الأسرى.

أما اتفاقية جنيف الرابعة فقد نصت على حقوق المعتقلين المدنيين، أي أولئك الأشخاص الذين لا يشاركوا بشكل مباشر في الأعمال القتالية، وإسرائيل في حقيقة الأمر تنتهك هذه الاتفاقية ولا تعترف بإلزامية تطبيقها فيما يتعلق بالمعتقلين الفلسطينيين[٢].

نظرًا للأهمية الكبيرة التي تحظى بها قضية الأسرى، يتجدر بنا تسريع العمل واتخاذ إجراءات فورية لتدويل هذه القضية من خلال جهود دبلوماسية وسياسية محكمة التنظيم. وعلينا أن نستفيد قدر المستطاع من القرارات والقوانين الدولية ذات الصلة، خصوصاً تلك الاتفاقيات التي وقعت عليها دولة فلسطين عقب حصولها على عضوية الأمم المتحدة كعضو مراقب في شهر نوفمبر من عام ٢٠١٢م[٣]، بما في ذلك توقيعها على اتفاقيات جنيف الأربعة وبروتوكولاتها الإضافية.

بعد حصول دولة فلسطين على عضوية الأمم المتحدة كدولة غير عضو في نوفمبر ٢٠١٢، وقعت على عدد من الاتفاقيات الدولية بما في ذلك اتفاقيات جنيف الأربعة: (الاتفاقية الأولى: اتفاقية جنيف الأولى لحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب، الاتفاقية الثانية: اتفاقية جنيف الثانية لحماية الجرحى والمرضى والبحارة البحرية الجرحى، الاتفاقية الثالثة: اتفاقية جنيف الثالثة لحماية الأسرى الحرب والمدنيين، الاتفاقية الرابعة: اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين أثناء الحرب).

---

٢. إحسان، عادل. ١٣ أبريل ٢٠١٤. "نتائج وأبعاد قبول انضمام فلسطين لاتفاقية جنيف".
http://samanews.com/ar/index.php?act=post&id=196572. التصفح في ٥ فبراير ٢٠٢٢.

٣. أبو عطوان، منقذ محمد. ١٨ فبراير ٢٠٠٦م. المركز الفلسطيني للدفاع عن الأسرى. رام الله – فلسطين. Http://www.pcdd.ps. التصفح في ٥ فبراير ٢٠٢٢.

بالإضافة إلى توقيعها على بروتوكولات إضافية لاتفاقيات جنيف: (البروتوكول الإضافي الأول: بروتوكول جنيف الأول الذي يتعلق بحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب، البروتوكول الإضافي الثاني: بروتوكول جنيف الثاني الذي يتعلق بحماية الضحايا من النزاعات المسلحة غير الدولية).

إن توقيع فلسطين على هذه الاتفاقيات يعتبر خطوة هامة نحو تعزيز حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في فلسطين وضمان حماية أفرادها والتزاماتها الدولية.

١,٣ مشكلة الدراسة

بلغ عدد الأسرى الفلسطينيين في سجون ومعسكرات الاعتقال التابعة للاحتلال الإسرائيلي (٤٩٠٠) أسير، وذلك حتى منتصف عام ٢٠٢٣م، منهم (١٦٠) طفل و(٣١) فتاة وامرأة، (١٠٠٠) معتقلاً إدارياً بدون محاكمة، بالإضافة إلى (٧٠٠) معتقل مريض [٤].

كما يعاني هؤلاء الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي رجالاً ونساء، شيوخاً وأطفالاً، من مختلف أشكال وأنواع التعذيب الجسماني والنفسي والعقلي حيث يتعرضون للتعذيب والضرب والاقتحام والإهمال الطبي والعزل الانفرادي والصعق بالكهرباء وتغطية الرأس والعينان والمنع من النوم والتغذية القسرية وإجبارهم على الجلوس بوضعيات منافية للإنسانية [٥].

وبالرغم من توقيع إسرائيل على اتفاقية مناهضة التعذيب في عام ١٩٩١م، والتي تنص على: "إلزام كل طرف باتخاذ الإجراءات التشريعية والإدارية والقضائية لمنع أعمال التعذيب في أي إقليم يخضع لاختصاصها القضائي"، إلا أن إسرائيل ما زالت تبدع في ممارسة التعذيب قانوناً من بين دول العالم، فلا يوجد دولة في العالم تشرع التعذيب سوى إسرائيل، هذا وقد أقرت منظمة العفو الدولية (Amnesty

٤. مؤسسة الضمير في يوم الاسير الفلسطيني. ١٥ أبريل ٢٠٢٣. https://www.addameer.org/ar

٥. البطش، جهاد شعبان. ٢٠٠٧. *المعتقلون الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية*. غزة: مكتبة اليازجي وجمعية الأسرى والمحررين. ص. ٥.

International) بقولها أن إسرائيل هي البلد الوحيد في العالم الذي شرعت وشرعنت التعذيب من خلال السماح باستخدام أساليب التعذيب المختلفة، ووفقاً للمفهوم الإسرائيلي فإن أساليب الضغط الجسدي وعمليات الهز العنيف لأجساد المعتقلين لا تعتبر أساليب تعذيب[٦].

ومن الطبيعي في ظل وجود القرارات الدولية، وانتهاكات دولة الاحتلال لهذه القرارات والمبادئ، أن تثار مجموعة من التساؤلات عن المكانة القانونية للأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، ولقد كثرت هذه التساؤلات في السنوات الأخيرة، خاصة بعد حصول فلسطين على وضع الدولة المراقب – غير العضو في الأمم المتحدة وتوقيعها على اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية، حيث يعتبر العديد من النشطاء والمنظمات الحقوقية أن هذه الأحداث قد تؤثر إيجاباً على وضع الأسرى الفلسطينيين وتسهم في تحقيق حقوقهم وضمان حمايتهم وعلاجهم بما يتماشى مع المعايير والقوانين الدولية. ومع ذلك، لا يزال هناك مطالبات مستمرة بتحسين ظروف الأسرى وإنهاء انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرضون لها في السجون الإسرائيلية.

تعد آراء الفقهاء والكتاب متباينة ومتنوعة فيما يتعلق بتكييف الوضع القانوني للأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي. يمكن تقسيم هذه الآراء إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية [٧]

الاتجاه الأول الذي نادى به الشيخ أحمد ياسين (مؤسس حركة حماس الفلسطينية)، يُشدد على منحهم صفة "المقاتلين من أجل الحرية" ومن ثم اعتبارهم أسرى حرب، وذلك استنادًا إلى تلك الفئة الثابتة من الأسرى الذين شاركوا في الكفاح ضد الاحتلال.

---

٦. موقع منظمة العفو الدولية. https://www.amnesty.org/

٧. حمدونة، رأفت. ٢٠١٦. "الوضع القانوني ومحطات الاعتقال والتعذيب للأسرى الفلسطينيين". http://alasra.ps/ar/index.php?act=post&id=28106#_ftn11. التصفح في ٩ مارس ٢٠٢٢م.

الاتجاه الثاني الذي تبناه القاضي الإسرائيلي في المحكمة العليا الإسرائيلية إيلي هوشيل، والذي يدعو لفصل المعتقلين إلى فئتين: الفئة الأولى تشمل المقاتلين القانونيين، الذين يستحقون أوضاع أسرى الحرب وفقًا للقانون الدولي. أما الفئة الثانية فتتضمن المعتقلين المدنيين، والتي قد تختلف في تطبيقها وتفسيرها وفقًا للسياق والظروف.

الاتجاه الثالث على يد المحامي والناشط الفلسطيني رائد صلاح، والذي يروج لفكرة أن المعتقلين الفلسطينيين هم في الواقع رهائن أو مختطفين على يد سلطة الاحتلال الإسرائيلي، مما يبرز الجانب السياسي والإنساني لهذه القضية.

هذه الآراء المختلفة تعكس التعقيدات القانونية والسياسية المرتبطة بوضع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، وتظهر أهمية مواصلة النقاش والتحقيق العميق في هذه المسألة المعقدة.

وعليه فتتمثل مشكلة البحث في معالجة قضية معقدة وهي قضية الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، وهو أمر يحتاج لكثير من التفسير والدقة لإسقاط أحكام القانون على الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، عدا عن وضعية الأسرى ومدى توفر الشروط اللازمة لتمتعهم بوصفهم أسرى حرب، وبالتأكيد يُقابل كل هذا بموقف إسرائيلي يستند إلى أحكام القانون الدولي، والذي تحاول من خلاله أن تثبت عدم تمتع الأسرى الفلسطينيين لديها بوضعية أسرى الحرب، يمكننا ببعض البحث أن نجد ما يكفي في القانون الدولي الإنساني من أبواب تمكننا من تحديد المسؤولية الجزائية لقوات الاحتلال الإسرائيلي عن معاملة السجناء الفلسطينيين كمجرمي حق عام وليس كأسرى حرب.

١,٤ أسئلة الدراسة

يطرح الباحث من خلال هذه الدراسة العديد من الأسئلة أهمها ما يلي:

١. ما المقصود بأسرى الحرب وفقاً للقوانين والمعاهدات الدولية؟

٢. كيف يتعامل الاحتلال الإسرائيلي مع الأسرى الفلسطينيين في سجونه؟

٣. هل هناك تكييف قانوني محدد للأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، بحيث تنطبق نصوص وأحكام القوانين والمعاهدات الدولية عليهم؟

٤. كيف تقيم القوانين والمعاهدات الدولية ممارسة قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الأسرى الفلسطينيين وفقا للمسؤوليات الجزائية المعتبرة؟

٥. هل يمكن أن تدخل قضية الأسرى الفلسطينيين في إطار اختصاص المحكمة الجنائية الدولية؟

١,٥ أهداف الدراسة

يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة للوصول إلى الأهداف التالية:

١,٥,١ الهدف الرئيسي

إظهار الوضع القانوني للأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي وذلك في ضوء القوانين والمعاهدات الدولية.

١,٥,٢ الأهداف الفرعية

١. معرفة المقصود بأسرى الحرب وفقاً للقوانين والمعاهدات الدولية.

٢. توضيح كيف يتعامل الاحتلال الإسرائيلي مع الأسرى الفلسطينيين في سجونه.

٣. الكشف عن وجود تكييف قانوني محدد للأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي وبيان ما إذا كانت نصوص وأحكام القوانين والمعاهدات الدولية تنطبق عليهم.

٤. توضيح كيف تقيم القوانين والمعاهدات الدولية ممارسة قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الأسرى الفلسطينيين وفقا للمسؤوليات الجزائية المعتبرة.

٥. بيان إمكانية لجوء الأسرى الفلسطينيين وذويهم لتوصيل قضيتهم وصداها في أرجاء المحكمة الجنائية الدولية.

١,٦ أهمية الدراسة

تظهر أهمية الدراسة في أنها تبحث موضوع الوضع القانوني للأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، وما يتعلق به من أحكام ونتائج، فهي قضايا تثير الاهتمام والبحث والتقصي كونها ترتبط في العديد من الضوابط القانونية النظرية والتطبيقية والمنهجية التي لا بد من تناولها، كما تبرز أهمية الدراسة في القيمة المضافة وذلك كما يلي:

١,٦,١ الأهمية النظرية أو العلميّة

تتمثل الأهمية النظرية للبحث في تفصيل وتأصيل موضوع الوضع القانوني للأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، وفي تحديد المقصود بأسرى الحرب في القانون الدولي، وما يرتبط به من وصف للوضع القائم الذي يعيشه الأسرى الفلسطينيون داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي، بالإضافة إلى المسؤولية الجنائية الدولية المترتبة على انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، تلك القضايا كانت وما زالت محل اهتمام الكثير من فقهاء القانون والشراح، على المستويين العربي والدولي، فهي مجالا خصبا للأبحاث والدراسات القانونية.

كما تتجلى الأهمية النظرية للبحث من خلال حرص الباحث أن يتم إعداده ليكون مرجعا للدراسات اللاحقة في هذا المجال لأنه يتناول قضايا معاصرة وتساؤلات جديرة بالاهتمام، باعتباره توجهًا مستقبليًا للباحثين في المستقبل.

كذلك ما يزيد الأهمية النظرية لهذه الدراسة أنها سوف تشتمل على جميع الجوانب التي كانت محل دراسة من قبل الدراسات السابقة، لذلك يطمح الباحث أن تكون دراسته شاملة ومعمقة، وإضافة نوعية صرح قوانين التعاقد في التشريعات الدولية والعربية.

١,٦,٢ الأهمية التطبيقية

إن الأهمية التطبيقية للبحث تتجلى في بيان مجال التصرفات القانونية التي يجوز للأسرى الفلسطينيين ولممثليهم المطالبة في تطبيقها وفقاً للقوانين والمعاهدات الدولية، كما أن الأهمية التطبيقية للبحث يمكن إدراكها من خلال الوقوف على أهداف البحث والتي تسعى إلى توضيح الوضع القانوني للأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، ومعرفة المقصود بأسرى الحرب وفقاً للقوانين والمعاهدات الدولية، كذلك توضيح ما اذا كانت نصوص وأحكام القوانين والمعاهدات الدولية تنطبق على المعتقلين الفلسطينيين باعتبارهم أسرى حرب، بالإضافة إلى بيان كيف يتعامل الاحتلال الإسرائيلي مع الأسرى الفلسطينيين في سجونه، والكشف عن المسؤولية الجزائية لقوات الاحتلال الإسرائيلي عن معاملة السجناء الفلسطينيين كمجرمي حرب وليس كأسرى حرب.

وتظهر الأهمية التطبيقية أيضاً لهذا البحث في ضخامة عدد الأسرى المتضررين جراء اعتبارهم مجرمي حق عام وليس أسرى حرب، وهم عدد كبير وغير ثابت لا يستهان به، إذ يتزايد ويتناقص بحسب قوى الجذب والتراخي في العلاقات السياسية بين طرفي النزاع على الأرض المحتلة، كما تنبع أهمية الدراسة من محاولتها لإثبات أن أسرى الحرب الفلسطينيين تنطبق عليهم نصوص وأحكام القانون الدولي الإنساني، والتعرف على المسؤولية الجزائية لقوات الاحتلال الإسرائيلي عن معاملة السجناء الفلسطينيين كمجرمي حرب وليس كأسرى حرب.

وفي إطار الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة فإنها قد تفيد القيادة الفلسطينية الرسمية، والتي تتمثل في السلطة الفلسطينية، وأجهزتها الثلاث: (التنفيذية والقضائية والتشريعية)، وذلك في توضيح الوضع القانوني للأسرى الفلسطينيين والدفاع عنهم في المحافل الدولية ذات العلاقة. كذلك قد تساعد هذه الدراسة المؤسسات الدولية والمحلية المعنية بشأن الأسرى، في كيفية توفير الحماية لهم والدفاع عن حقوقهم، هذا بالإضافة إلى أن هذه الدراسة تفتح المجال أمام الباحثين في التعمق والتركيز في دراسات نوعية تتعلق بالأسرى الفلسطينيين وحقوقهم ووضعهم القانوني وآليات الدفاع عنهم.

كما أن الأهمية التطبيقية للبحث يمكن توضيحها من خلال إبراز النتائج المراد الوصول إليها، والتي تساهم في تحقيق الأهداف الرئيسية التي تسعى إلى الوصول إليها، والتي يمكن توظيفها لحل مشكلة موضوع البحث.

١,٦,٣ الأهمية المنهجية

تكمن الأهمية المنهجية في أن هذه الدراسة أداة هامة تساعد في فعالية دراسة موضوع الوضع القانوني للأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي ، وذلك بوضعها في إطار منهجي محدد، يساهم في تقييم المعلومات وتنظيمها وإنجازها، والابتعاد عن الخطوات المبعثرة، كما تكمن الأهمية المنهجية في أنها تُمكن الباحث من القراءة التحليلية الناقدة للنظريات والآراء المختلفة، وتُمكنه أيضاً من تقييم نتائجها، وإظهار أهميتها بالنسبة للدراسة، وبالتالي تحقق للباحث دراسة موضوع الوضع القانوني للأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي بشمولية، وإنجاز دراسة أدق وأعمق من خلال جمع معلومات شاملة وعميقة وكافية حول موضوع الدراسة.

١,٧ حدود الدراسة

١,٧,١ الحدود الموضوعية

تناول البحث قضية معرفة المقصود بأسرى الحرب وفقاً للقانون الدولي الإنساني، توضيح كيف يتعامل الاحتلال الإسرائيلي مع الأسرى الفلسطينيين في سجونه، كذلك بيان ما إذا كانت نصوص وأحكام القوانين والاتفاقيات الدولية تنطبق على المعتقلين الفلسطينيين باعتبارهم أسرى حرب، والكشف عن وجود تكييف قانوني محدد للأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، وأخيراً توضيح كيف تقيم القوانين والمعاهدات الدولية ممارسة قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الأسرى الفلسطينيين وفقا للمسؤوليات الجزائية المعتبرة.

١,٧,٢ الحدود المكانية

تنحصر حدود البحث المكانية في الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

١,٧,٣ الحدود الزمانية

سيتم بيان المراحل المختلفة التي مرّ بها الأسرى الفلسطينيون منذ عام ١٩٤٨م وهي بداية الاحتلال الإسرائيلي وحتى عام ٢٠٢١م.

قبل عام ١٩٦٧، كانت حالة الأسرى الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة والدول المجاورة مأساوية. كانوا يعيشون تحت حكم الاحتلال الإسرائيلي، الذي كان يمارس سياسة اعتقال تعسفية وتعذيب وتهجير للفلسطينيين. كانت ظروف الاحتجاز صعبة وغير إنسانية، حيث كان الأسرى يتعرضون لسوء المعاملة والإهمال الطبي، وكانوا يعيشون في ظروف غير صحية. وبعد حرب عام ١٩٦٧

واحتلال إسرائيل للمزيد من الأراضي الفلسطينية، زادت أعداد الأسرى الفلسطينيين بشكل كبير. واستمرت سياسة الاعتقال التعسفي والتعذيب وسطوة الاحتلال على حياة الفلسطينيين، مما أدى إلى تفاقم الوضع الإنساني للأسرى.

١,٨ منهجية الدراسة

سيتناول البحث موضوع الوضع القانوني للأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، ولتحقيق أهداف البحث سيعتمد الباحث على عدة مناهج علمية، وهي المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج التاريخي؛ لتغطية كافة جوانب منظومة الأثر النسبي للعقد، وذلك كما يلي:

١,٨,١ المنهج الوصفي

يرجع اختيار المنهج الوصفي التحليلي لهذه الدراسة، لأن الموضوع يقتضي الوصف الدقيق والمقارن في آن واحد، وكذلك تناول كافة جوانب الموضوع للتعرف على مفهوم الوضع القانوني للأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، والمبادئ النظرية التي يحكمها، وصولاً إلى ضبط أحكامها، ودراسة أهم التطبيقات القانونية والعملية في الواقع، وذلك بوصف عناصر الدراسة وصفاً دقيقاً ودراستها بشكل مفصل بما يتاح للباحث من مصادر ومراجع ودراسات سابقة، وأبحاث تتناول عناصر البحث. كما أن المنهج الوصفي يتلاءم مع موضوع الدراسة، كونه يساهم في تحقيق المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلة الدراسة، والإجابة على التساؤلات المطروحة، من حيث الموضوع والأشخاص، بالإضافة إلى التعرف على جميع الجوانب القانونية ذات الصلة بموضوع الوضع القانوني للأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

وفي هذا الإطار اعتمد الباحث على مراجعة التشريعات الدولية والعربية والتشريعات الوطنية المتعلقة بمسألة الوضع القانوني للأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، والاطلاع على الكتب والمراجع العامة والمتخصصة والرسائل الجامعية والأبحاث المنشورة في المجلات والدوريات المحكمة.

١,٨,٢ المنهج التحليلي

يتلاءم المنهج التحليلي وموضوع الدراسة من خلال مساهمته في الوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية بشأن الوقوف على المشكلة، وتقديم تحليلاً شاملاً لقضية الوضع القانوني لأسرى الشعب الفلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي وذلك من خلال بيان المفاهيم والتعريفات الرئيسية في الدراسة وضبطها، وفقا لما تقتضيه نصوص القوانين الدولية المتعلقة بالوضع القانوني للأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، لأجل تحليلها، والوقوف على تفسيرها واستنباط الأحكام منها، بالاستعانة على آراء الفقهاء القانونيين، والاجتهادات القضائية في ذلك، إضافة أهمية الإحاطة بموضوع البحث، مما يستوجب على الباحث العمل على تفسير وتحليل موقف القانون ورجال القانون في شأن موضوع الوضع القانوني للأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، وذلك حتى يتم التوصل إلى استنتاجات حقيقية تعبر عن الموضوع وتعكس أهمية الدراسة.

١,٨,٣ المنهج التاريخي

يعتبر المنهج التاريخي منهجاً أساسياً في إنجاز هذه الدراسة، فالمنهج التاريخي يهدف إلى فهم مسألة الوضع القانوني للأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي في ضوء الأحداث التاريخية الموثقة؛ لأنّ الأحداث المرتبطة بالموضوع لا تفهم إلا بدراسة بدايات نشأتها، كما أن المنهج التاريخي يعني الوقوف على المراحل المختلفة التي مرت بها أحكام القوانين الدولية والعربية والوطنية الخاصة بموضوع

الوضع القانوني للأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي إلى أن أصبحت على ما هي عليه الآن.

١,٩ الدراسات السابقة

سيتناول البحث مجموعة من الدراسات والأبحاث السابقة المتخصصة في الوضع القانوني للأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي بلغ عددها (١٩) دراسة، وسيتم عرضها حسب المعيار الفكري.

١,٩,١ الدراسات السابقة مرتبة حسب المعيار الفكري

يقصد بالمعيار الفكري هو مدى التوافق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، حيث يتم عرض الدراسة التي تم الاستفادة منها بشكل كبير أولا ثم يسلسل الدراسات حسب الاستفادة الفكرية منها، وذلك كما يلي:

١.رسالة ماجستير الطالب (٢٠٢٠) تحت عنوان: "المسؤولية الجنائية الفردية عن الانتهاكات الجسمية بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين بموجب القانون الدولي العام".

لقد ركزت هذه الرسالة على دراسة مسؤولية الأفراد عن انتهاكات حقوق الإنسان بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين وفقاً للقوانين الدولية. واستعرضت الإطار القانوني الدولي المتعلق بحماية الأسرى والمعتقلين وتحليل كيفية تحديد المسؤولية الجنائية الفردية للمرتكبين. حيث تشابهت هذه الرسالة في نتائجها مع الدراسة الحالية من جهة أنها أثبتت أن هناك تحديات كبيرة تواجه تحقيق العدالة وتقديم المساءلة للمرتكبين لانتهاكات حقوق الإنسان بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، وأكدت أهمية تحقيق العدالة وتقديم المساءلة للمرتكبين لانتهاكات حقوق الإنسان بحق الأسرى والمعتقلين. كما أظهرت أن

تطبيق معايير القانون الدولي العام يلعب دوراً حاسماً في تحديد المسؤولية الجنائية الفردية، وكشفت عن الحاجة الماسة لتعزيز آليات المحاسبة والعدالة الدولية لضمان حماية حقوق الأسرى والمعتقلين.

٢.بحث قفيشة والمدبوح (٢٠٢١) تحت عنوان: " Palestine's Accession to Geneva Convention III: Typology of Captives Incarcerated by Israel "، المنشور في المجلة الأسيوية للقانون الدولي.

يرى هذا البحث أنه منذ انضمام فلسطين إلى اتفاقيات جنيف والبروتوكول الأول، تم ترقية وضع فلسطين إلى دولة طرف، كما أن المناقشات الكلاسيكية المتعلقة بانطباق اتفاقيات جنيف على الفلسطينيين، ولا سيما الادعاءات الإسرائيلية، قد برزت. تصبح زائدة عن الحاجة. حيث يستكشف الجزء الأول من البحث إمكانية تطبيق اتفاقية جنيف الثالثة والبروتوكول الأول بعد انضمام فلسطين إلى هذه الصكوك. ويتناول الجزء الثاني منه بالتفصيل تصنيف الفلسطينيين المحتجزين لدى إسرائيل ووضعهم بموجب الاتفاقية والبروتوكول المذكور.

لقد اشترك هذا البحث مع الدراسة الحالية في وجهة النظر والفكر المراد إثباته والوصول إليه، حيث خلص البحث إلى أن أسرى الحرب الفلسطينيين الذين شاركوا في أعمال قتالية ضد المحتل يندرجون تحت ثلاث فئات (أفراد القوات العسكرية أو الأمنية الرسمية، والتابعون لجماعات المقاومة المختلفة، والمنتفضين الذين يقاتلون المحتل بشكل عفوي على أساس فردي دون تنظيم مسبق). وخلافًا لقواعد القانون الدولي الإنساني الراسخة، لا تميز إسرائيل فيما يتعلق بمعاملة هذه الأنواع الثلاثة. ومن وجهة نظر إسرائيل، فإن كل أولئك الذين يقاومون قوات الاحتلال يشكلون إما "مجرمين" أو "إرهابيين" أو "مقاتلين غير شرعيين". فمعاملة الإسرائيلية الأحادية الجانب للأسرى لا تصمد بموجب القانون الدولي، ومثل هذه الإجراءات الإسرائيلية قد تؤدي إلى المساءلة على أساس القانون الجنائي الدولي. ونظرًا

لأن فلسطين أصبحت دولة طرفًا في نظام روما الأساسي، وخاصة عندما قررت المحكمة الجنائية الدولية في عام ٢٠٢١ أنها تمتلك اختصاصًا قضائيًا لمحاكمة الجرائم التي تحدث في أراضي فلسطين، فإن المسؤولين الإسرائيليين الذين يواصلون حرمان الفلسطينيين (بما في ذلك السياسيون الإسرائيليون والقادة العسكريون والسجناء) وقد يتم اتهام المسؤولين، وحتى بعض المدعين العامين والقضاة) بارتكاب جرائم حرب أمام المحكمة الجنائية الدولية. إن مجرد احتجاز أسرى الحرب بعد توقف الأعمال العدائية، بغض النظر عن ظروف السجن، قد يشكل أساسًا للمسؤولية الجنائية الدولية. كما أن حبس الفلسطينيين الآخرين، وخاصة السياسيين وصناع الرأي، يتعارض أيضًا مع القانون الدولي، سواء قانون حقوق الإنسان أو القانون الإنساني، حيث إن حريات تكوين الجمعيات والتجمع والتعبير مكفولة بموجب معاهدات حقوق الإنسان الأساسية واتفاقيات جنيف التي تنص عليها إسرائيل. دولة فلسطين ودولة إسرائيل طرفان، وذلك وفقًا للقانون المحلي المعمول به في فلسطين. وعلى الرغم من أن هذا الحبس غير قانوني، فإن الدولة الحاجزة ملزمة بمعاملة الأسرى على أساس الاتفاقيتين الثالثة والرابعة. الاتفاقية الرابعة مخصصة بشكل أساسي لاحتجاز وسجن المدنيين الذين يرتكبون جرائم عادية أثناء فترة الاحتلال لمحاكمتهم أمام المحاكم المحلية في الأراضي المحتلة. وينبغي نقل مرتكبي هذه الجرائم، الذين قد يلقي القبض عليهم من قبل المحتل، إلى المحاكم الفلسطينية أو مرافق السجون للفصل فيها أو لقضاء عقوباتهم داخل المنطقة المحتلة. وبانضمام فلسطين إلى الاتفاقيتين الثالثة والرابعة، لم يعد بإمكان إسرائيل تبرير فشلها قانونيًا في تطبيق إحدى الاتفاقيتين أو كلتيهما، حسب الحالة، على الفلسطينيين المسجونين.

٣.دراسة غنيم (٢٠١٨) تحت عنوان: "الحماية القانونية للأسرى وفقاً لأحكام القانون الدولي الإنساني دراسة تطبيقية على وضع الأسرى الفلسطينيين"[٨]:

تعتبر هذه الدراسة مفيدة جداً للدراسة الحالية ومن أكثرها ارتباطاً فكرياً وذلك نظراً لتشابه الموضوع ومجتمع الدراسة، حيث يمكن اعتبارها إطاراً مرجعياً في صياغة أدبيات وأهداف ونتائج الدراسة، ولكنها تختلف عنها بعدم التركيز على المسؤولية الجزائية لدولة الاحتلال، كما أن الدراسة السابقة قلما ركزت على الأسرى الفلسطينيين.

تركز هذه الدراسة على تقييم فعالية القانون الدولي الإنساني في توفير حماية للأسرى نتيجة الحروب. وتأتي أهمية هذه الدراسة من تناولها قضية الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي، وهي إحدى القضايا الحيوية. فتسلط الضوء على الانتهاكات الجسدية والنفسية التي يتعرض لها الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي، والتي تمثل انتهاكات واضحة للقوانين الدولية الإنسانية. يتوصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى عدة نتائج. من بينها أن القانون الدولي الإنساني يوفر حماية قانونية للأسرى، مؤكدًا على حقوقهم منذ لحظة اعتقالهم وأثناء فترة احتجازهم. ومع ذلك، يظهر اختلاف في التصنيف القانوني للأسرى الفلسطينيين.

بالإضافة إلى ذلك، تشير الدراسة إلى أن اتفاقيات جنيف لم تُطبق بشكل كامل على الأسرى الفلسطينيين من حيث منحهم الحقوق التي يجب أن يحصلوا عليها كأسرى حرب والمعاملة اللائقة بهم. توضح الدراسة أيضًا حدوث انتهاكات جسدية ونفسية تعرض لها الأسرى الفلسطينيين على يد سلطات الاحتلال الإسرائيلي. وتشير أيضًا إلى أن الكنيست الإسرائيلي قام بإصدار عدد من القوانين التي

٨. غنيم، عبد الرحمن. ٢٠١٨م. *الحماية القانونية للأسرى وفقاً لأحكام القانون الدولي الإنساني-دراسة تطبيقية على وضع الأسرى الفلسطينيين*. غزة: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

تتعارض مع القوانين الدولية الإنسانية، مثل قوانين الاعتقال الإداري والإطعام القسري واعتقال الأطفال دون سن الرابعة عشر.

٤.دراسة جرادة (٢٠١٨م) تحت عنوان: "المسؤولية الجنائية الدولية عن انتهاكات حقوق الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال الإسرائيلي"[٩]:

تعتبر هذه الدراسة مفيدة بصورة كبيرة للدراسة الحالية، وذلك للتشابه بينهما في الموضوع والأسئلة واتباع نفس المنهج الوصفي التحليلي، ولكن تتميز الدراسة الحالية باتباع المنهج التاريخي والتركيز على المسؤولية الجزائية لدولة الاحتلال بصورة عامة وأشمل من هذه الدراسة. كما يمكن للدراسة الحالية الاستفادة من الدراسة السابقة في إثراء أدبيات البحث بمفاهيم وتعريفات متعلقة ببيئة الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي وأوضاعهم داخلها.

يهدف هذا البحث إلى إثبات المسؤولية الجنائية الدولية الفردية لقادة ورؤساء دولة الاحتلال الإسرائيلي لارتكاهم جرائم تدخل في نطاق اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، وذلك من خلال بيان صور الجرائم الدولية التي اقترفوها بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين وتوصيف أركانها وفقاً لنظام روما الأساسي ١٩٩٨م". ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج وهو قيام أفراد سلطات الاحتلال الإسرائيلي بانتهاك جميع حقوق الأسرى والمعتقلين لديها، ويتحمل قادة ورؤساء وجنود الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الجنائية الدولية الانتهاكات لحقوق الأسرى والمعتقلين. وكان أهم التوصيات ضرورة قيام مكتب المدعي العام بفتح تحقيق في جرائم الاحتلال المرتكبة بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين والتي تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، كما أوصى الباحث بتفعيل دور اللجان الدولية

٩. جرادة، عبد الفتاح. ٢٠١٨م. *المسؤولية الجنائية الدولية عن انتهاكات حقوق الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية*. (رسالة ماجستير). الجامعة الإسلامية غزة.

والأطراف السامية المتعاقدة في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان من خلال قيامها برصد وتوثيق صور انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الأسرى والمعتقلين.

٥.دراسة المغير (٢٠٢٠م) تحت عنوان: "المسئولية الجنائية عن استهداف الأسرى المحررين "دراسة تحليلية مقارنة في ضوء الاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية صفقة وفاء الأحرار نموذجا"[١٠]:

يمكن للدراسة الحالية الاستفادة من الدراسة السابقة في التعرف على الاتفاقيات الدولية فيما يتلق بحقوق الأسرى ونصوص القانون الدولي بالإضافة إلى العديد من مفاهيم بيئة الأسرى والمتعلقة بإثراء أدبيات الدراسة الحالية، ولكن تختلف الدراسة الحالية مع السابقة في أنها تبحث في الأسرى داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي وليس المحررين.

تناولت هذه الدارسة الانتهاكات التي تعرض لها الأسرى المحررين وفقاً للقانون الدولي، بهدف التعرف على مدى مشروعية قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بالتعرض للأسرى المحررين من إعادة اعتقالهم، والإبعاد القسري، والاغتيال، ومدى اعتبار ذلك من الجرائم التي تختص بها المحكمة الجنائية الدولية. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: اعتبار الجرائم بحق الأسرى المحررين (إعادة الاعتقال، والإبعاد القسري، وسياسة الاغتيالات) جرائم ضد الإنسانية، وفقاً للمحكمة الجنائية الدولية ولأحكام الشريعة الإسلامية، وتوصل الباحث في هذه الدراسة إلى: ضرورة تضمين أي اتفاقية لتبادل الأسرى بند واضح وصريح بعدم إعادة اعتقال أي أسير محرر ضمن أي صفقة قادمة بهدف قضاء ما تبقى من مدة محكوميتهم، مع وجود ضمانة أوروبية خاصة من الدو ل التي تطبق الاختصاص القضائي العالمي، وفي حال قيام المحرر بأي عمل مخالف للقانون يحكم عليه بتلك المخالفة فقط، وفقاً لضمانات المحاكم العادلة.

---

١٠. المغير، خالد. ٢٠٢٠م. *المسؤولية المسئولية الجنائية عن استهداف الأسرى المحررين "دراسة تحليلية مقارنة في ضوء الاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية –صفقة وفاء الأحرار نموذجا"*. (رسالة ماجستير). الجامعة الإسلامية غزة.

٦.دراسة مغاري (٢٠١٧): "الوضع القانوني للأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي"[١١] :

يمكن للدراسة الحالية الاستفادة بصورة كبيرة من السابقة حيث تتشابه معها في الموضوع، لذا يمكنها تقديم مرجعية في صياغة منهجيات البحث ومكوناته. ولكنها تختلف عنها في عدم التركيز على المسؤولية الجنائية لدولة الاحتلال فيما يتعلق بالإساءة للأسرى.

تناولت الدراسة الناحية القانونية لمفهوم الأسرى في القانون الدولي الإنساني، من حيث التعرف على مفهوم الأسرى وحمايتهم، والفرق بين الفرد المقاتل وغير المقاتل، حيث تباينت وجهات النظر حول تعريف أسرى الحرب، وهم من ضحايا النزاعات الدولية، ومن النتائج بيان الوضع القانوني للأسرى الفلسطينيين وفقا للقانون الدولي والإنساني ومسؤولية الاحتلال اتجاههم، كذلك يعتبر رجال المقاومة أسرى حرب. ومن أهم التوصيات: أن يكون حراك دبلوماسي لتفعيل ملف الأسرى على الصعيد العربي والدولي، كما العمل على مقاضاة مجرمي الحرب الإسرائيليين على جرائمهم ضد الأسرى الفلسطينيين.

٧.دراسة الحلو (٢٠١٨) تحت عنوان: " ضمانات حقوق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في المواثيق الدولية"[١٢]:

يمكن للدراسة الحالية الاستفادة من الدراسة السابقة في صياغة مكونات البحث نظرا لتشابه الموضوع وعينة الدراسة، إلا أنهما تختلفان في أن الدراسة السابقة لم تقدم نتائج ولا توصيات ولم تركز على المسؤولية الجزائية وآليات تفعيلها.

---

١١. مغاري، ماهر. ٢٠١٧. *الوضع القانوني للأسرى الفلسطينيين داخل السجون الإسرائيلية*. (رسالة ماجستير). أكاديمية الإدارة والسياسة غزة.

١٢. الحلو، بهجت. ٢٠١٨. *لقاء تثقيفي لمجموعة من الصحفيين العاملين في إذاعة الرأي في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بتاريخ ٢٠١٨/٤/٨*.

تتناول هذه الدراسة ضمانات حقوق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في الاتفاقيات والمواثيق الدولية وتبرز الطرق الفعالة والقانونية لمواجهة الانتهاكات الإسرائيلية بحق الأسرى والمعتقلين، حيث تناولت المحاور التالية: تعريف الأسير في اتفاقية جنيف الثالثة، والوضع القانوني الدولي للأراضي الخاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، عدا عن الوضع القانوني للمعتقلين الفلسطينيين بسجون الاحتلال الإسرائيلي، والوضع القانوني للمعتقلين، والأسرى الفلسطينيين وفق لوائح مصلحة سجون الاحتلال الإسرائيلي، وكذلك أشكال الانتهاكات الإسرائيلية بحق المعتقلين الفلسطينيين، كذلك الاعتقال الإداري بحق الأسرى، والآليات القانونية لمواجهة الانتهاكات الإسرائيلية بحق الأسرى والمعتقلين .

٨.دراسة فرنسيس (٢٠١٤) تحت عنوان:" موقع الأسرى الفلسطينيين في القانون الدولي الإنساني"[١٣]:

يمكن الاستفادة من هذه المقالة في التعرف على البيئة القانونية الدولية والإنسانية المتعلقة بأسرى الحرب، حيث تتشابه مع الدراسة الحالية في الموضوع، ولكن من أوجه الاختلاف أنها لم تتطرق إلى تفاصيل المعاملة التي يُعامل بها الأسرى، والتي توصف بأنها غير إنسانية، خاصة في عملية الاعتقال وفي مرحلة المحاكمة، وفي داخل السجون، ولم تتحدث عن العديد من إجراءات الاعتقال والمحاكمة التي تتنافى مع المعايير الدولية التي يجب أن تتصف بها المحاكمات العادلة ومعاملة الأشخاص المحرومين من حريتهم.

وتتطرق هذه المقالة إلى الوصف القانوني الذي يكتسبه الأسرى السياسيون الفلسطينيون في ضوء القانون الدولي الإنساني كأسرى حرب ومدنيين يخضعون للاحتلال، وتطبق عليهم قوانين قواعد الحرب، وخصوصاً اتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩، وقد عرضت المقالة نتائج كان من أبرزها: أن قوات الاحتلال الإسرائيلي تجاوزت التزاماتها وصلاحياتها كدولة احتلال، وإنما تعكس تصرفاتها، أنها دولة ذات

١٣. فرنسيس، سحر. ٢٠١٤. "موقع الأسرى الفلسطينيين في القانون الدولي الإنساني". *مجلة الدراسات الفلسطينية: فلسطين*. ج. ١. عدد (٩٨): أذار.

سيادة على الأراضي المحتلة، وبعض من سياساتها يرقى ليوصف بأنه شكل من أشكال الاستعمار والفصل العنصري، إضافة إلى ذلك تُنكر إسرائيل حق الشعب الفلسطيني صاحب الأرض الأصلي حقه في تقرير مصيره، والذي بموجب هذا الحق تُصبح مقاومة الاحتلال عملاً مشروعاً لا مخالفة جنائية. وقامت إسرائيل بمعاملة الأسرى المقاومين الفلسطينيين بأنهم مجرمين.

٩.دراسة خضير (٢٠١٧) تحت عنوان:" الأسرى الفلسطينيين بين الحماية الشرعية والقانونية وانتهاكات حقوق الإنسان"[١٤]:

يمكن للدراسة الحالية الاستفادة من الدراسة السابقة في الكشف عن مفهوم الأسير في القانون الدولي والوضع القانوني له، أما العلاقة بين الدراستين فهما تتشابهان في أنَّ كلاهما قد تناولتا الوضع القانوني للأسير الفلسطيني، ولكن اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة في أنها ستركز على الوضع القانوني الدولي بصورة أكثر من التكييف التشريعي الإسلامي الذي ركزت عليه الدراسة السابقة.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي في دراسته، وقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها: إن انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي للأسرى الفلسطينيين تتمثل في عدة جوانب منها في مجال حقوق الإنسان، ومنها في انتهاك القانون الدولي الإنساني وانتهاك القوانين والاتفاقيات الدولية والأهم في حرمانهم من أبسط حقوقهم في حياة كريمة، كما أكدت على أنه ينبغي تطبيق اتفاقيات جنيف ومنها اتفاقية جنيف الثالثة ١٩٤٩م، والبروتوكول الإضافي الأول الخاضع لها على الأسرى الفلسطينيين، خاصة بعد إعلان فلسطين دولة مراقب في الأمم المتحدة.

بالإضافة إلى أن الإسلام حرص على الحفاظ على حياة الأسرى وكرامتهم، من خلال المعاملة الحسنة، وتوفير الغذاء والدواء، وفي ذلك له الأسبقية في وضع الأحكام الخاصة بالأسرى، وكان من أهم

١٤. خضير، ماهر. ٢٠١٧م. *الأسرى الفلسطينيين بين الحماية الشرعية والقانونية وانتهاكات حقوق الإنسان*. غزة: مركز جيل للبحث العلمي.

التوصيات التي تناولها الباحث ما يلي: المطالبة بتفعيل تطبيق نصوص القوانين الدولية الخاصة بمعاملة الأسرى واحترام حقوقهم، بالإضافة إلى مطالبة منظمة الأمم المتحدة وحقوق الإنسان للتسريع في تطبيق القوانين الدولية بحق الأسرى؛ لتحقق مطالبهم العادلة والتي منها توفير الرعاية الصحية المناسبة، والغذاء.

١٠.دراسة المركز الفلسطيني لحقوق الانسان (٢٠١٧): "التكييف القانوني لمطالب الأسرى المضربين: مطالبهم التزامات واجبة وليست للتفاوض"[١٥]:

يمكن للدراسة الحالية أن تستفيد من السابقة في الإشارة إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة في حقوق الأسرى، ولكن تختلف الدراسة مع المذكرة في أنها أشمل وتستعرض الكثير من القضايا الإضافية الهامة كتحديد ماهية أسرى الحرب والمسؤولية الجزائية.

تقدم هذه الدراسة تحليلاً قانونياً لتحقيق مطالب المعتقلين الفلسطينيين المضربين عن الطعام في سجون الاحتلال الإسرائيلي، وتهدف هذه الرسالة إلى تحديد مدى توافق هذه المطالب مع التزامات سلطات الاحتلال الدولية تجاه المعتقلين، والتعرف على كون هذه المتطلبات كمالية أم حقوقاً دنيا لا بد من التمتع بها وفق القانون الدولي، كما تطرح هذه الرسالة عدة تساؤلات حول مدى استجابة دولة الاحتلال الإسرائيلي لالتزاماتها على الصعيد الدولي، وإلى أي مدى تتوافق مطالب المضربين مع هذه الالتزامات، كما توصلت هذه الرسالة إلى أن مطالب المعتقلين الفلسطينيين أقل من الحد الأدنى المكفول لهم بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وبالتالي هي حقوق التزامات قانونية على سلطات الاحتلال الإسرائيلي وليست مطالب للتفاوض أو المساومة.

---

١٥. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. ٢٠١٧. *حقوق الأسرى في التكييف القانوني لمطالب الأسرى المضربين: مطالبهم التزامات واجبة وليست للتفاوض*. (مذكرة قانونية). فلسطين: وكالة الصحافة الفلسطينية وفا.

١١.دراسة قبعة (٢٠٠٩م) تحت عنوان:" الوضع القانوني لأسرى المقاومة الفلسطينية"[١٦]:

يمكن الاستفادة من الدراسة السابقة في صياغة الأدبيات وهيكلية البحث والتوصيات وغيرها حيث هناك تشابه كبير بينهما، ألا انهما تختلفان في عينة الدراسة حيث تركز الحالية على كل الأسرى عامة في سجون الاحتلال الإسرائيلي، كذلك تركز على المسؤولية الجزائية.

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن بعض الجوانب التي تتعلق بالوضع القانوني لأسرى الشعب الفلسطيني، من حيث مدى مشروعية كفاحهم ونضالهم في ضوء مبادئ وقواعد وأحكام الاتفاقيات الدولية الشاعرة والمعترف بها عموماً من دول وشعوب الكرة الأرضية. وهل كفلت الاتفاقيات الدولية وضعاً وحقوقاً يحميها القانون الدولي عموماً والقانون الدولي الإنساني بشكل خاص، وقد أبرزت الدراسة عدد من التوصيات أهمها: إحياء قرارات الشرعية الدولية المنسية، فهناك العديد القرارات القانونية بشأن مشروعية المقاومة، مساندة الخطوات تجاه تفعيل مبدأ الاختصاص العالمي تجاه جرائم الاحتلال وانتهاكاته الجسيمة لمبادئ وقواعد وأحكام القانون الدولي الإنساني، وتجاه الجناة والمجرمين الإسرائيليين في المحاكم الدولية المختصة، كذلك الإسراع بالانضمام إلى اتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩ والبروتوكول الأول الملحق بها لعام ١٩٧٧.

١٦. كمال، قبعة. ٢٠٠٩. " أسرى المقاومة الفلسطينية والقانون الدولي الإنساني". المؤتمر الدولي حول قضية الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي المنعقد في أريحا بتاريخ ٢٤ و٢٠٠٩/١١/٢٥.

١٢.دراسة أبو شعبان وآخرون (٢٠١٧) تحت عنوان:" المعتقلون وأسرى الحرب الفلسطينيون: حقوقهم والإفراج عنهم بين الواقع والطموح "[١٧]:

نظرا للتشابه بين هذه الدراسة والسابقة في الموضوع ومجتمع الدراسة فانه يمكن اعتبارها مرجعاً في صياغة أدبيات البحث الحالي ونتائجه وهيكليته، إلا أنها تختلف في التركيز على الوضع القانوني للأسرى الفلسطينيين بالتفصيل، حيث إن الدراسة السابقة بنت نتائجها مباشرة على اعتبار أن الأسرى الفلسطينيين أسرى حرب دون تفصيل وتكييف، ولم تركز كذلك على الآليات التي سيتم بها تطبيق المسؤولية الجزائية على مجرمي الحرب من دولة الاحتلال ووفقاً للقانون الدولي الإنساني.

تهدف هذه الورقة إلى تقديم بدائل سياسية يمكن لها أن تساعد المعتقلين وأسرى الحرب الفلسطينيين على تحقيق حياة كريمة لهم داخل السجون إلى أن يتم إطلاق سراحهم. وتركز على ضرورة تصنيفهم على أنهم معتقلون وأسرى حرب يتم التعامل معهم وفق اتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة.

وأوصت الورقة الجهات المعنية بالتوجه إلى المؤسسات الدولية والأمم المتحدة، لاستصدار قرار يؤكد على المكانة القانونية للمعتقلين والأسرى، مع الأخذ بعين الاعتبار مدى قربه من مقبولية السلطة الفلسطينية، ومناسبته للواقع بدرجة عقلانية، وتحقيقه للعدالة ولمنفعة مرجوّة، إذ يعد هذا البديل بمنزلة أداة مهمة وفعالة بيد القيادة الفلسطينية لمجابهة الضغط الأميركي، والتأكيد على أنّ المعتقلين والأسرى هم عنوان للنضال وللمشروع التحرري الوطني الفلسطيني.

---

١٧. أبو شعبان، جمال وآخرون. ٢٠١٧م. *المعتقلون وأسري الحرب الفلسطينيون: حقوقهم والإفراج نهم بين الواقع والطموح*. فلسطين: مركز مسارات.

١٣.دراسة محسن (٢٠١٥م) تحت عنوان:" الخطاب الصحفي الفلسطيني نحو قضية الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي"[١٨]:

يمكن للدراسة الحالية الاستفادة من الدراسة السابقة في معرفة صفات وبيانات مجتمع الدراسة وهو الأسرى الفلسطينيين داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي، وتتشابه الدراستان في جزء من المنهج المتبع وهو المنهج الوصفي التحليلي ولكن تتميز الدراسة الحالية في المنهج التاريخي والدراسة السابقة في الدراسة الميدانية.

تناولت هذه الدراسة أساسيات الخطاب الصحفي الفلسطيني، إزاء قضية الأسرى لدى سجون الاحتلال الإسرائيلي، والكشف عن أبرز موضوعاته وأطروحاته، والقوى المؤثرة والفاعلة الواردة فيه والأطر المرجعية التي استند إليها، وخرجت الدراسة بعدة نتائج، منها: أعلى نسبة لأطروحة نصرة الأسرى والتضامن معهم كانت في صحيفة الحياة الجديدة، أما صحيفة فلسطين فكانت أعلى نسبة لأطروحة شاليط وصفقة وفاء الأحرار، بينما اهتم صحيفة الحياة الجدية بذكر صفات إيجابية لحكومة رام الله، وصفات سلبية لحكومة غزة، وعلى العكس منها صحيفة فلسطيني التي ذكرت الصفات الإيجابية لحكومة غزة، والسلبية لحكومة رام الله.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

١٨. أسماء، محسن. ٢٠١٥. *الخطاب الصحفي الفلسطيني نحو قضية الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي*. (رسالة ماجستير). الجامعة الإسلامية غزة.

١٤.دراسة أبو قاعود (٢٠٠٨) تحت عنوان:" تجربة التعذيب لدى الأسرى الفلسطينيين وعلاقتها بالتفكير الأخلاقي"[١٩]:

يمكن للدراسة الحالية الاستفادة من الدراسة السابقة في الكشف الوضع القائم لمعاناة الأسرى الفلسطينيين داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي، أما العلاقة بين الدراستين فهما تتشابهان في أنَّ كلاهما قد تناولتا الأوضاع التي يعيشها الأسير الفلسطيني. ولكن اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة في أنها ستركز على الوضع القانوني الدولي بصورة شاملة وعامة بحيث لا تقتصر فقط على التعذيب، وهذا ما ركزت عليه الدراسة السابقة.

هدفت الدراسة إلى الكشف عن التعذيب الذي يقوم به محققي جهاز الأمن "الشباك"، وقوات جيش الاحتلال على الأسرى المحررين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، وأثره عليهم، وعلاقة ذلك بمستوى التفكير الأخلاقي لدى الأسرى، وتكون مجتمع الدراسة من الأسرى المحررين في قطاع، غزة، حيث تم اختيار عينة عشوائية من الأسرى تتكون من ٣٠٠ أسير محرر من سنة ١٩٩٤ حتى ٢٠٠٧ من الذكور، ولجمع المعلومات واعتمدت الدراسة على الاستبانة أداة لجمع البيانات، حيث وضعت فيها ثلاث مقاييس؛ (شدة التعذيب، التفكير الأخلاقي، السلوك الديني)، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج، منها وجود علاقة عكسية بين شدة التعذيب ومدة الاعتقال ومستوى التفكير الأخلاقي، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق جوهرية بين المستويات التعليمية ومستوى التفكير الأخلاقي، حيث لا توجد أي علاقة بين السلوك الديني ومقياس التفكير الأخلاقي، كما تم ملاحظة عدم وجود فروق جوهرية بين نوع المواطنة ومستوى التفكير الأخلاقي.

---

١٩. أبو قاعود، عبد الناصر. ٢٠٠٨. *تجربة التعذيب لدى الأسرى الفلسطينيين وعلاقتها بالتفكير الأخلاقي*. (رسالة ماجستير). الجامعة الإسلامية غزة.

١٥.دراسة السراج (١٩٩٠م) تحت عنوان: "خبرة الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي وعلاقتها بالتعذيب والصحة النفسية"[٢٠].

تختلف الدراسة الحالية عن السابقة في مجتمع الدراسة، فهو الأسرى داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي في الحالية والمحررين في السابقة، كما يمكن تستفيد هذه الدراسة من الدراسة السابقة في إثراء أدبيات البحث بالعديد من المعلومات والمفاهيم المتعلقة بالأسرى الفلسطينيين داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي، ولكنها تتميز عنها في التطرق للعديد من القضايا الإضافية مثل المعاهدات والقوانين الدولية المتعلقة بأسرى الحرب والمسؤولية الجزائية لمخالفتها، كما تختلف بالمنهج المتبع فهو الوصفي التحليلي في الحالية والتحليلي الميداني بالسابقة.

هدفت الدراسة إلى التعرف على خبرات الأسرى المحررين حول التعذيب الذي يتلقاه الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي وعلاقته بالصحة النفسية، وأن (٤١ %) من أفراد العينة كان يصعب عليهم التكيف مع ظروف العائلة بعد التحرر، وأن (٤٤,٧ %) وجدوا صعوبة في الاندماج العائلي، كما أن (٢٠,١ %) وجدوا مشاكل مع الزوجة ومشاكل جنسية، عدا عن أن (٧٦,٥ %) كانت لديهم صعوبة اقتصادية.

١٦.دراسة العقاد (٢٠١٢م) تحت عنوان:" أحكام الأسير الفقهية –دراسة تطبيقية على الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي"[٢١]:

ويمكن للدراسة الحالية الاستفادة من السابقة في معرفة جانب مهم من أدبيات الدراسة الحالية وهو التعذيب خلال التحقيق التي يترض لها الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي، بالإضافة إلى

---

٢٠. السراج، أيار. ١٩٩٠. *محاضرة في الجامعة العبرية حول أطفال الانتفاضة*. فلسطين: برنامج غزة للصحة النفسية.

٢١. العقاد، مؤنس. ٢٠١٢. *أحكام الأسير الفقهية –دراسة تطبيقية على الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي*. (رسالة ماجستير). الجامعة الإسلامية غزة.

الاتفاقيات الدولية والمعاهدات المتعلقة بهذا الجانب، وتضيف الدراسة الحالية للدراسة السابقة المسؤولية الجزائية لدولة الاحتلال أمام المحاكم الدولية.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أحكام الأسير من الناحية الفقهية وواقع الأسير في سجون الاحتلال الإسرائيلي، وقد استخدم بها الباحث المنهج الوصفي الاستقرائي، وقد كان من أهم النتائج لهذه الدراسة: تعرض الأسير الفلسطيني في مرحلة التحقيق إلي أصناف وألوان شتى من العذاب والمعاناة، حيث برع محققو الشاباك في ابتكار وسائل وأساليب التعذيب والتنكيل بالمعتقل خلال تلك الفترة بغية نزع الاعترافات منه ، وضاربين عرض الحائط بكل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تحظر ممارسة التعذيب والتنكيل بأسرى الحرب، أيضا العزل الانفرادي من أسوأ العقوبات التي تمارس ضد بعض الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي؛ حيث هناك من الأسر ى من تجاوز السنوات العشر في العزل الانفرادي. ومن أهم التوصيات: العمل من قبل الحكومة والتنظيمات على توفير محامين من ذوي الكفاءة والخبرة العالية للدفاع عن الأسرى للتخفيف من الأحكام القضائية التي تُفرض علبهم، وان استنفد ذلك من الأموال الكثير. التواصل المستمر مع الأسر ى وذويهم، وتفقد احتياجاتهم المالية والاجتماعية وإبراز معاناتهم على كافة المستويات.

١٧.دراسة أحمد (٢٠١٦) تحت عنوان:" حقوق الأسرى في الدولة الإسلامية خلال الدولة العهدين النبوي والراشدي"[٢٢]:

يمكن للدراسة الحالية الاستفادة من الدراسة السابقة في الإطار النظري والتعريفات الخاصة بالأسرى من منظور لغوي واصطلاحي، وتتشابه الدراستان في المناهج العلمية المتبعة، أما وجه الاختلاف

٢٢. أحمد، فريد. ٢٠١٦. *حقوق الأسرى في الدولة الإسلامية في العهدين النبوي والراشدي*. (رسالة ماجستير). الجامعة الإسلامية غزة.

فان الدراسة الحالية ستبحث في الوضع القانوني للأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، مما يضيف موضوع ومفاهيم جديدة تتعلق بقضية الأسر.

بحثت هذه الدراسة في حقوق أسرى الحرب خلال العهد النبوي والراشدي من الناحية الإسلامية الذي أعطى نماذج مشرفة نظريا وتطبيقيا في هذا المجال، وقد اعتمد الباحث عند تناوله هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي، وقد تناول الباحث مجموعة من النتائج أهمها أن معاملة الأسرى عند الأمم السابقة للإسلام قاسية حيث كانوا يستخدمونهم كعبيد، وان الشريعة الإسلامية أثبتت حقوق الأسرى في الحياة والعفو وعدم القتل والحرية والكرامة. وكان من أهم التوصيات: ضرورة وجود مادة علمية تتعلق بحقوق الأسرى في الإسلام، وعقد المزيد من المؤتمرات المتلقة بذلك.

١٨.دراسة أبو هين (١٩٩١) تحت عنوان:" الصحة النفسية لدى المعتقلين السياسيين في قطاع غزة"[٢٣]

يمكن تستفيد هذه الدراسة من الدراسة السابقة في إثراء أدبيات البحث بالعديد من المعلومات والمفاهيم المتعلقة بالأسرى الفلسطينيين داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي، ولكنها تتميز عنها في التطرق للعديد من القضايا الإضافية مثل المعاهدات والقوانين الدولية المتعلقة بأسرى الحرب والمسؤولية الجزائية لمخالفتها، كما تختلف بالمنهج المتبع فهو الوصفي التحليلي في الحالية والتحليلي الميداني بالسابقة.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مستوى الصحة النفسية للأسرى المحررين في قطاع غزة، وتكونت عينة الدراسة من (١٢٧) أسيرا محررًا، تم قياس أشكال التعذيب الصادم التي تعرضوا لها خلال سنين اعتقالهم، باستخدام مقياس برنامج غزة للصحة النفسية، وتم استخدام مقياس تقدير الذات لقياس الأعراض المختلفة التي تشكل الأعراض النفسية.

---

٢٣. أبو هين، فضل. ١٩٩١. *دراسة حول الصحة النفسية لدى المعتقلين السياسيين في قطاع غزة*. دراسة غير منشورة.

وأفادت النتائج إلى عدم الشك في الأعراض النفسية التي يعاني منها الأسرى، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن (٤٦٪) من عينة الدراسة يعانون من الأعراض النفسية بشكل مرتفع، كما أن (٣٢٪) من العينة يعانون من الأعراض السيكوسوماتية (١٨٪) من العينة يعانون من القلق، و (١٧٪) من الأسرى يعانون من الاكتئاب.

١٩. دراسة دحلان (٢٠٠١) تحت عنوان: "استقرار وتغيير أساليب المواجهة والشخصية لدى أسرى النضال الفلسطيني المحررين بوصفها دالة للاعتقال والتحرر "[٢٤].

ويمكن للدراسة الحالية الاستفادة من السابقة في معرفة عدد من محاور بيئة الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي، وإثراء أدبيات البحث الحالي في المعلومات والبيانات المتلقة في مجتمع الدراسة، ولكن تختلف الدراستان في أن الحالية اتبعت المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي أما السابقة فالمنهج التحليلي المرتبط بالدراسة الميدانية، كما أن الدراسة الحالية تتميز بالبحث عن الاتفاقيات الدولية المتعلقة في تعريف وحقوق الأسرى الفلسطينيين داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي كأسرى حرب.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الأسر والحياة في السجون على الجندي النظامي، وقد توصلت هذه الدراسة لمجموعة من النتائج التالية: تميزت عينة أسرى حديثي التحرر بالتوجه نحو الإنجاز، تقدير الذات والشعور بالذنب، أما عينة الأسرى قديمي التحرر فتميزت بالبحث عن الإثارة والانطواء الاجتماعي والمسؤولية.

---

٢٤. دحلان، جليلة. ٢٠٠١. *استقرار وتغيير أساليب المواجهة والشخصية لدى أسرى النضال الفلسطيني المحررين بوصفها دالة للاعتقال والتحرر*. (رسالة ماجستير). جامعة الأزهر غزة.

١,٩,٢ خلاصة الدراسات السابقة

١,٩,٢,١ أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة

١. استعرض الباحث (١٩) دراسة سابقة، عُرضت وفق ترتيب زمني من الأحدث إلى الأقدم، وكانت كل دراسة منها متناولة لجانب من جوانب الدراسة الحالية.

٢. استفاد الباحث من خلال مراجعة الدراسات السابقة من تجارب الباحثين في موضوع الوضع القانوني للأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

٣. ساهمت الدراسات السابقة في إعادة تعريف المعلومات وترتيبها لدى الباحث، نظرا لدورها الهام في الدراسة.

٤. زودت الدراسات السابقة الباحث بالمعلومات الأساسية الهامة واللازمة لتطوير مختلف جوانب الدراسة.

٥. استفاد الباحث من المعلومات المؤكدة، واستكمل الجوانب التي توقف عندها الآخرون.

٦. حصل الباحث على مراجع علمية ونظرية متخصصة تناولت موضوع التكييف القانوني للأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

٧. أحاط الباحث بالإطار النظري لموضوع التكييف القانوني للأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

١,٩,٢,٢ ما يميز الدراسات السابقة عن الدراسات الحالية

١. فقد جاءت الدراسة الحالية تنفيذاً لبعض توصيات الدراسات بإجراء المزيد من الدراسات التي توضح الوضع القانوني للأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

٢. تخصصت الدراسة الحالية بتطبيق هذا الموضوع على المسؤولية الجزائية لدولة الاحتلال.

١,١٠ هيكلية الدراسة

يتناول هذا البحث موضوع التكيف القانوني للأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، من خلال خمسة فصول، ويسبقهم فصل تمهيدي، وتتضمن الهيكلية كالتالي:

١,١٠,١ التمهيد

يتناول هذا الجزء الإطار العام للدراسة، بما في ذلك خلفية الدراسة ومشكلتها، بالإضافة إلى توضيح أهدافها وأهميتها، وتحديد نطاق الدراسة والمنهج المستخدم، وعرض للدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع.

الفصل الأول: وضع الأسرى في القانون الدولي الإنساني

هذا الفصل ينقسم إلى ثلاثة مباحث. يتناول المبحث الأول مفهوم القانون الدولي الإنساني، بينما يتناول المبحث الثاني مفهوم الأسر في القانون الدولي الإنساني. ويتناول المبحث الثالث الحماية التي يقدمها القانون الدولي الإنساني للأسرى.

الفصل الثاني: الوضع القانوني للأسرى الفلسطينيين في القانون الدولي الإنساني

هذا الفصل ينقسم إلى مبحثين. يتناول المبحث الأول وضع الدولة الفلسطينية في القانون الدولي الإنساني، بينما يتناول المبحث الثاني وضع الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

الفصل الثالث: الانتهاكات الإسرائيلية للأسرى الفلسطينيين والمسؤولية القانونية عنها

هذا الفصل ينقسم إلى مبحثين. يتناول المبحث الأول الانتهاكات الإسرائيلية للأسرى الفلسطينيين، بينما يتناول المبحث الثاني المسؤولية القانونية عن الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الأسرى الفلسطينيين.

الفصل الرابع: المسؤولية الجنائية الدولية المترتبة على الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق للأسرى الفلسطينيين

هذا الفصل ينقسم إلى مبحثين. يتناول المبحث الأول مفهوم المسؤولية الجنائية الدولية، بينما يتناول المبحث الثاني الجهة القضائية المختصة بمتابعة قضايا المسؤولية الجنائية الدولية.

الخاتمة:

تُقدم الخاتمة استنتاجات البحث وتوصياته، ملخصةً النتائج التي تم التوصل إليها خلال الدراسة، وإبراز أهمية استمرار النقاش حول هذه القضية واتباع مسارات لتحسين وتعزيز حماية حقوق الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق العدالة الدولية.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية